Ain Shams University Information Network
جامعة عين شمس
شبكة المعلومات الجامعية
@ ASUNET
شبكة المعلومات الجامعية

بسم الله الرحمن الرحيم

HOSSAM MAGHRABY

شبكة المعلومات الجامعية

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

HOSSAM MAGHRABY

شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها

علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيدا عن الغبار

HOSSAM MAGHRABY

شبكة المعلومات الجامعية

بعض الوثائق الأصلية تالفة

HOSSAM MAGHRABY

شبكة المعلومات الجامعية

بالرسالة صفحات

لم ترد بالأصل

HOSSAM MAGHRABY

B ١٠٤٤١

جامعة الإسكندرية
فرع دمنهور- كلية الآداب
قسم اللغة العربية

أحكام الوجوب في المجرورات بين النظر والتطبيق

لنيل درجة الماجستير

إعداد

الباحث / حامد رمضان محمد السنديوني

إشراف

الأستاذ الدكتور / أحمد سليمان ياقوت
أستاذ العلوم اللغوية – كلية الآداب – جامعة الإسكندرية

الدكتور / مجدي محمد حسين
مدرس العلوم اللغوية – كلية الآداب فرع دمنهور – جامعة الإسكندرية

مُقَدِّمَة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الطيبات ، و الصلاة و السلام على خير خلق الله ، محمد بن عبد الله ، اللهم صل و سلم و بارك عليه ، و على آله و صحبه أجمعين ، و بعد ...

فهذا بحث بعنوان : " أحكام الوجوب في المجرورات بين النظر و التطبيق" ، و يرجع الفضل في اختيار هذا الموضوع ، و ترشيحه للبحث و الدراسة إلى الأستاذ الدكتور العالم الجليل / أحمد سليمان ياقوت ؛ حيث إنه قد أشرف سيادته من قبل على موضوع بعنوان : " أحكام الوجوب في المنصوبات بين النظر و التطبيق " للباحث / إبراهيم محمد إبراهيم داود ، و قد أرشدني سيادته إلى اختيار هذا الموضوع، لتكتمل حلقة البحث ، فيكون ذلك عوناً للباحثين و الدارسين في مجال النحو و اللغة ، ثم إن إهمال المجرورات في كثير من الدراسات ، و تهميشها ، و عدم الاهتمام بها على القدر الذي حظيت به المرفوعات و المنصوبات ، قد دفعني ذلك كله إلى إختيار هذا الموضوع .

و قد انتهجت فيه المنهج الوصفي ، و اعتمدت فيه – بعد عون الله و توفيقه – على أمهات كتب التفاسير ، و القراءات ، و علوم الحديث ، و النحو و الصرف ، و المعاجم ، و اللهجات .

فمن كتب التفاسير : تفسير القرطبي – تفسير القرآن العظيم للإمام الحافظ ابن كثير – الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل للإمام الزمخشري – معاني القرآن للزجاج – معاني القرآن للفراء – معاني القرآن للأخفش – مجاز القرآن لأبي عبيدة – تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة – تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي – اللباب في علوم الكتاب لابن رجب الحنبلي .

و من كتب القراءات : المحتسب لابن جني – الحجة في علل القراءات السبع لأبي على الفارسي – الحجة لابن خالويه – النشر في القراءات العشر لابن الجزري – البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة لعبد الفتاح القاضي .

و من كتب علوم الحديث : صحيح البخاري – صحيح مسلم – جامع الترمذي – مسند الإمام أحمد – سنن ابن ماجة – سنن الدارمي .

و من كتب النحو و الصرف : الكتاب لسيبويه – المقتضب للمبرد – الخصائص لابن جني – الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري – الاقتراح في أصول النحو لابن السراج – اللمع في العربية لابن جني – أسرار العربية لأبي البركات الأنباري – الجمل في النحو للجرجاني – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور – أمالي ابن الحاجب لابن الحاجب – شرح المفصل لابن يعيش – شرح كافية ابن الحاجب للاستراباذي – المقرّب لابن عصفور – مغني اللبيب لابن هشام – الأشباه و النظائر للإمام السيوطي – و ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي – نتائج الفكر للسهيلي – بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية – حاشية الخضري للخضري – حاشية الصبان للصبان – همع الهوامع للسيوطي – رصف المباني للمالقي – المزهر في علوم اللغة و أنواعها للسيوطي – الجنى الداني للمرادي – و غيرها .

بالإضافة إلى كتب إعرابات القرآن الكريم نحو : إعراب القرآن للزجاج – إعراب القرآن للنحاس – التبيان في إعراب القرآن للعكبري – البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري – إملاء ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن للعكبري .

و من المعاجم العربية : لسان العرب لابن منظور – المخصص لابن سيدة – تاج العروس للزبيدي وغيرها .

و قد تناولت الأحكام الواجبة في المجرورات دراسة بين النظرية و التطبيق ، دراسة في التركيب و الماهية و الإعراب ، فمن ناحية التركيب : وجودها في الجمل المختلفة ، و التراكيب المتباينة . و من ناحية الماهية : بينت معانيها في اللغة والاصطلاح و المقصود بها و المراد منها . و من ناحية الإعراب بينت موقعها الإعرابي و الحكم النحوي فيها ، مدعماً ذلك بآراء النحاة و العلماء و أرباب اللغة ، و فاصلاً فيها كما فصل ابن الأنباري في الإنصاف ، فصلا يشفي العليل ، و يروي الغليل .

وكانت هذه الدراسة بين النظر و التطبيق أي : بين القواعد و الأسس التي وضعها النحاة ، و بين الاستعمال و التطبيق العملي لتلك القواعد ، أي مدى مطابقة القواعد النحوية التي وضعها النحاة و مسايرها للاستعمال و التطبيق .

ودراسة الأحكام الواجبة تقتضي عقلاً دراسة لأحكام الجواز ؛ لأنه من تمام دراسة الحكم النحوي وكماله .

وقد وثقت شواهد هذا البحث من مصادرها الأصلية ، فوثقت الشواهد القرآنية من كتب التفاسير و القراءات ، ووثقت الأحاديث الشريفة من كتب الحديث ، ووثّقت الشواهد الشعرية من الدواوين الشعرية ، و أرجعت ما نُقل خطأ منها إلى أصحابها .

و من الدراسات السابقة – حول هذا الموضوع ، رسالة بعنوان " الوجوب والجواز في الأحكام النحوية " للباحث / يوسف أحمد جاد الرب ، و هي رسالة دكتوراه من كلية دار العلوم – جامعة القاهرة ، و رسالة أخرى بعنوان : " الجواز النحوي و دلالة الإعراب على المعنى " للباحث / مراجع عبد القادر الطلحي ، و رسالة ثالثة بعنوان : " أحكام الوجوب في المنصوبات بين النظر و التطبيق " للباحث / إبراهيم محمد إبراهيم داود ، و هي رسالة ماجستير من كلية الآداب – جامعة الإسكندرية ، وتختلف هذه الدراسات عن موضوع بحثنا من عدة أمور ، فأما الدراسة الأولى فشملت كل أبواب النحو ، و ركزت على الأحكام النحوية المتعلقة بالتركيب دون الاهتمام بناحيتي الماهية و الإعراب . و من هنا اختلفت عن دراستنا من ناحيتين : الأولى : أنها

شملت كل أبواب النحو ، و دراستنا اهتمت فقط بالمجرورات دون غيرها من أبـــواب النحو .

و الثانية : أنها ركزت على جانب التركيب فقط ، ودراستنا اهتمت بالتركيب و الماهية و الإعراب .

وأما الدراسة الثانية ، فقد اختلفت عن دراستنا من ناحيتين أيضاً :

الأولى : أنها شملت كل أبواب النحو

و الثانية : أنها ركزت على دراسة الأحكام النحوية من الناحية الاعرابية دون الاهتمام بناحيتي التركيب و الماهية ، و من ثم يتضح الفرق بينها و بين دراستنا .

و أما الدراسة الثالثة ، فقد كان موضوعها في المنصوبات ، و موضوع دراستنا هو المجرورات .

و قد واجهتني بعض الصعوبات في هذا البحث منها :

- اختيار مادة البحث المناسبة من بين الشواهد الكثيرة التي امتلأت بها كتب اللغة ، وكذلك حسن تنظيمها و تنسيقها لتكون منسجمة في موضوعها مع مادة البحث .
- توثيق هذه الشواهد من أكثر من مصدر أو مرجع ، ليطمئن الباحث لما يقرأ .

وجاء هذا البحث في مقدمة و تمهيد و خمسة فصول و خاتمة ، فأمـــا المقدمـــة فذكرت فيها سبب اختياري لهذا الموضوع ، و أهم الكتب التي اعتمدت عليهـــا ، والصعوبات التي واجهتني في إتمامه ، و منهج البحث فيه ، و الدراسات السابقة ونبذة مختصرة عن موضوع البحث .

و أما التمهيد فتناولت فيه – بايجاز – قضية العامل بصفة عامة ، و موقف القدماء و المحدثين منها ، ثم بينت العامل في الجر بصفة خاصة ، لشدة اتصاله بموضوع البحث .

و أما الفصل الأول فجاء بعنوان : " الأحكام النحوية في المجرور بالحرف " وتناولت فيه معنى الحرف في اللغة و الاصطلاح ، و تقسيمات النحاة لحروف الجر ، ثم بينت الأحكام الواجبة في المجرور بالحرف ، و هي الأحكام التي تشترك فيها جميع حروف الجر ، ثم تناولت كل حرف على حدة ، مبيناً الأحكام الواجبة في كل منها ، و كان تناولي في دراستها على أساس ترتيبها أبجدياً .

أما الفصل الثاني فجاء بعنوان : " الأحكام النحوية في المجرور بالإضافة " وتناولت فيه معنى الإضافة لغة و إصطلاحاً ، و بينت تقسيم النحاة للإضافة ، ثم تناولت الأحكام الواجبة في الاسم المجرور بالإضافة بالبيان و التحليل ، و كذلك أحكام الجواز النحوي في الاسم المجرور بالإضافة ، ثم ردفت الفصل بألفاظ واجبة للإضافة ، مبيناً الحكم النحوي فيها .

أما الفصل الثالث فجاء بعنوان " الأحكام النحوية في المجرور بالتبعية " وتناولت فيه معنى التابع و التوابع في الاصطلاح ، و اختلاف النحاة في العامل في التابع ، ثم تناولت النعت لغة و اصطلاحاً ، و بينت الأحكام الواجبة فيه في باب المجرورات ، ثم تناولت عطف البيان في اصطلاح النحاة ، و بينت الأحكام الواجبة فيه في باب المجرورات ، ثم تناولت عطف النسق . لغة و اصطلاحاً ، و بينت الأحكام الواجبة فيه في باب المجرورات ، ثم تناولت البدل لغة و اصطلاحاً ، و بينت الأحكام الواجبة فيه في باب المجرورات .

أما الفصل الرابع فجاء بعنوان : " الأحكام النحوية في المجرور على الجـــوار والمجرور على التوهم "

فأما المجرور على الجوار ، فتناولت فيه معنى الجوار لغة و اصطلاحاً ، و الجـــر على الجوار بين المؤيدين و المعارضين ، و صور وقوع الجر على الجوار و هي في أبواب النعت و التوكيد و عطف النسق ، ثم بيان الحكم النحوي في المجرور على الجوار .

و أما المجرور على التوهم ، فتناولت فيه معنى التوهم لغة و اصطلاحاً ، و بينت علاقته بالحمل على المعنى ، ثم الجر على التوهم بين المؤيدين و المعارضين ، و نمـــاذج للجر على التوهم ، ثم وضحت الحكم النحوي في المجرور على التوهم .

أما الفصل الخامس : فجاء بعنوان : " الأحكام النحوية في المجرور بأحرف الجر الشاذة " ، و هذه الأحرف هي : حاشا – خلا و عدا – كي – لعل – لولا – متى . و الشذوذ فيها لندرة الجر بها و قلته ، و ليس في استعمالها ؛ لأنها مستعملة في أبواب أخرى – غير الجر – مطردة ، فتناولت هذه الأحرف بالدراسة و التحليل ، ثم بنيـــت الحكم النحوي في المجرور بها .

و جاءت خاتمة البحث لتضم أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة .

و ختاماً ..... أشكر الأستاذ الدكتور العالم الجليل معلم الأجيـــال و أســـتاذ الأساتذة / أحمد سليمان ياقوت الذي منحني من علمه و سعة صدره و كريم حلمه وشمائل أخلاقه ما دفعني إلى إنجاز هذا البحث و إتمامه ، و قبلني معه ضمن تلاميـــذه وطلابه ، فله كل شكري و اعتزازي .

و أشكر السيد الدكتور / مجدي محمد حسين الذي أنار الله بصيرته ، فلم يبخل عليَّ بجهد و لا وقت .

و أخيراً ..... أسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم ، و أن يجعله في ميزان حسناتي يوم القيامة ، سائلاً إياه أن ينفعني و ينفع به ، متمثلاً بقول القائل :

وَ مَا مِنْ كَاتِبٍ إِلَّا سَيَفْنَى وَ يُبْقِى الدَّهْرُ مَا كَتَبَتْ يَدَاهُ
فَلَا تَكْتُبْ بِكَفِّكَ غَيْرَ شَيْءٍ يَسُرُّكَ فِي القِيَامَةِ أَنْ تَـرَاهُ

فهذا جهدي المقل ، فما كان فيه من صواب فيرجع الفضل فيه إلى الله سبحانه و تعالى ثم إلى أستاذي المشرفين ، و ما كان فيه من ذلل أو خطأ أو نسيان أو تقصير فمن الباحث وحده ، و أستاذاي المشرفان منه بريئان .

وصلى اللهم على سيدنا محمد و على آله و صحبه أجمعين .

تمهيد

اهتم النحاة - قديماً وحديثاً - بنظرية العامل ، بل كانت الشغل الشاغل لكثير منهم حتى ألفوا فيها المؤلفات ، ووضعوا لها الشروط والأحكام .كما ربطوا بينها وبين الإعراب فقالوا : إن ((الإعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة))[١]. فالإعراب إذن ((هو التغير الطارئ على حركات الأواخر من الكلم))[٢]، وهذا التغيير الطارئ ما هو إلا نتيجة للعامل .

فكل حركة من حركات الإعراب ، وكل علامة من علاماته ، إنما تجئ تبعاً لعامل فى الجملة - إن لم يكن مذكوراً ملفوظاً ، فهو مقدَّر ملحوظ - و يطيلون في شرح العامل و شرطه ووجه عمله ، حتى تكاد نظرية العامل عندهم هي النحو كله .[٣]

و الكلمات عندما تتركب في جملة ، فمنها ما يكون مؤثراً فيما بعده ، ومنها ما يكون متأثراً بما قبله ، فالمؤثر فيما بعده هو " العامل " ، و المتأثر . بما قبله هو " المعمول " و الأثر الناتج عن التأثير و التأثر هو " العمل " حيث يكون الرفع ، أو النصب ، أو الجر ، أو الجزم ، و هو الذي نسميه إعراباً .[٤]

فالعامل : هو ما يعمل - أي : يسبب - الرفع ، أو النصب ، أو الجر ، أو الجزم في لفظ يأتي بعده ، أي : أنه يكون مؤثراً في غيره .

---

١) التصريح بمضمون التوضيح في شرح أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/٥٩ للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري - دار إحياء الكتب العربية - ط عيسى الحلبي - القاهرة .

٢) نشأة النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة : ١٤٣ د/طلال علاقة - دار الفكر اللبناني - بيروت - الطبعة الأولى ١٩٩٢ م .

٣) إحياء النحو : ٢٢ لإبراهيم مصطفى - مطبعة لجنة التأليف و الترجمة و النشر ١٩٣٧م .

٤) التوابع أصولها و أحكامها .... دراسة نحوية : ٤٧ د / فوزي مسعود - كلية الآداب - عين شمس ١٤٠٤ هـ -١٩٨٤م القاهرة .

و المعمول : هو اللفظ الذي يتغير آخره ، فيكون مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو مجروراً ، أو مجزوماً بتأثير العامل فيه ، أي : أنه يكون متأثراً بغيره .....[١]

و خلاصة القول عندهم في هذه النظرية أن حركات الإعراب ناتجة عن عوامل سببت هذه الحركات ، فالفعل هو العامل في رفع الفاعل و نصب المفعول ، و الحرف هو العامل في جر الاسم بعده ، و (إنَّ) و أخواتها هي العامل في نصب الاسم بعدها و رفع خبرها ، و العامل في جر المضاف إليه واحد من الحروف : (اللام) أو (مِنْ) أو (في) ، و قال بعضهم إن العامل في المضاف إليه هو المضاف ، و لا نجد معمولاً إلا يكون له عامل .[٢]

و قسموا العوامل إلى أقسام ثلاثة : أفعال ، و أسماء ، و حروف . أما الأفعال فجعلوا الأصل في العمل لها ، و هي الأفعال التامة و الناقصة و الجامدة و أفعال القلوب .

و أما الأسماء فيعمل منها ما كان شبيها بالفعل كاسم الفاعل و اسم المفعول و الصفة المشبهة و أفعل التفضيل و هذه كلها من المشتقات . و كذلك المصدر ، و اسم الفعل ، و أسماء الشرط التي تجزم فعلين ، و المبتدأ - عند سيبويه - عامل في الخبر [٣].

و أما الحروف العاملة فهي حروف الجر ، و الحروف المشبهات بليس ، و أن المصدرية و أخواتها الناصبة للفعل المضارع ، و حروف الجزم : لَمْ ، لَمَّا ، لا الناهية ، لام الأمر ، و إنْ ، و إذ و ما الجازمتان لفعلى الشرط و جزائه.[٤]

و مما ينبغي الإشارة إليه هو أن النحاة عند تناولهم لهذه النظرية انقسموا إلى مؤيد لها و معارض . و أكثر النحويين على وجوب العمل بهذه النظرية التي أسس

---

١) التوابع أصولها و أحكامها : ٤٧

٢) ظاهرة الإعراب في النحو العربي و تطبيقها في القرآن الكريم : ٦١ د / أحمد سليمان ياقوت - دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية . ١٩٩٤ م .

٣) انظر : ظاهرة الإعراب : ٦٢

٤) ظاهرة الإعراب : ٦٢